

معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن: دراسة ميدانية

أحمد حسن ظاهر*

ملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن بالإضافة إلى معرفة فيما إذا كان هناك فروقات بين المستجيبين حول معوقات المقاصة الإلكترونية حسب الجنس والعمر والخبرة العملية والمؤهل العلمي للمستجيب وعمر البنك الذي يعمل فيه المستجيب، والتعرف على طرق التغلب على معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة عشوائية من موظفي قسم المقاصة لدى البنوك العاملة في الأردن، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (80) استبانة وتم استعادة (70) استبانة قابلة للتحليل الإحصائي، أي بنسبة استجابة (87.5%). وبعد عمل الاختبارات الإحصائية المناسبة فقد تبين وجود عدة معوقات للمقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن ومن بينها عدم وجود مقاصة بالعملة الأجنبية وكثرة أعطال أجهزة الخادم للمقاصة لدى البنوك وعدم وضوح الأختام عند تدقيق صورة الشيك وغيرها، كما تبين عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المستجيبين حول معوقات المقاصة الإلكترونية حسب الجنس أو العمر أو الخبرة العملية أو المؤهل العلمي للمستجيب أو عمر البنك الذي يعمل به المستجيب.

الكلمات الدالة: المقاصة الإلكترونية، البنوك العاملة في الأردن، معوقات المقاصة.

المقدمة

المقاصة في البنك الذي يمكن أن يكون مستقلاً أو شعبة ضمن قسم الحسابات الجارية، كما يشرف البنك المركزي على خدمة نقاص الشيكات للبنوك المرخصة بموجب قانون رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته. وقد بدأ البنك المركزي بتقديم خدمة النقاص اليدوي لغاية شهر تموز 1997 وانتقل إلى المقاصة الآلية لغاية شهر تموز 2007 ثم بدأ بتطبيق المقاصة الإلكترونية اعتباراً من 2007/11/4 ولغاية تاريخه. (البنك المركزي 2007)

ويمكن تعريف المقاصة الإلكترونية بأنها عملية تبادل المعلومات عن الشيكات المقدمة للنقاص بوسائل إلكترونية من خلال مركز المقاصة الإلكترونية في البنك المركزي الأردني وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد. (ظاهر و سعاده 2012)

2. مشكلة الدراسة

تهدف المقاصة الإلكترونية إلى زيادة الثقة بالشيكات كأداة وفاء والحد ما أمكن من زيادة حجم الشيكات المعادة والتقليل من مخاطر نقل الشيكات الورقية بين البنوك بالإضافة إلى

تعتبر الشيكات من الأوراق التجارية الأكثر انتشاراً وتداولاً في عملية تسوية المدفوعات بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وتعتبر الشيكات الأكثر ضماناً في التعاملات بين أفراد المجتمع لما لها من غطاء قانوني حيث تخضع لقانون التجارة من حيث إصدارها وشروطها وأركانها وتداولها، كما تخضع لقانون العقوبات في حال عدم الوفاء بقيمتها. وعليه فإن الشيكات تعتبر أداة وفاء وليس أداة دين كما هو الحال في بقية الأوراق التجارية المنصوص عليها في قانون التجارة الأردني. وتتسلم البنوك يومياً أعداداً كبيرة من الشيكات المقدمة للإيداع من عملائها أصحاب الحسابات الجارية لديها والمسحوبة على بنوك أخرى ليتم تحصيلها من تلك البنوك وتسجيلها للحسابات الجارية لعملائها. ويتولى هذه المهمة قسم

*قسم المحاسبة، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية.

تاريخ استلام البحث 2016/10/29 وتاريخ قبوله 2017/10/29.

4. أهمية الدراسة

تعتبر المقاصة الإلكترونية وسيلة سريعة لتحصيل الشيكات لكافة مناطق المملكة وزيادة الثقة بالشيكات كأداة وفاء بالإضافة إلى التوظيف الأمثل للأموال لدى البنوك واكتساب موظفي البنوك مهارات جديدة وخبرات عمل جيدة ومختلفة من حيث التعامل مع جهاز الحاسوب وأنظمة الصور والإستفسار عن قواعد البيانات المتعلقة بشيكات المقاصة. وبناء على ما سبق تعتبر محاولة التعرف على معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن خطوة أولية في تطوير أجهزة وأدوات هذه المقاصة، ووضع الوسائل للتغلب على هذه المعوقات بهدف إيجاد مقاصة ذات فعالية عالية مما يساعد المعنيين والمهتمين لمحاولة وضع الحلول المناسبة لهذه المعوقات وبالتالي يسهم في إفادة كل الأطراف ذات العلاقة. يظهر جدول رقم (1) قيمة الشيكات المتبادلة إلكترونياً لدى البنوك العاملة في الأردن للسنوات (2008 - 2014) والذي يبين الزيادة الملحوظة في قيمة الشيكات المتبادلة إلكترونياً لتلك السنوات، حيث بلغت قيمتها (40175) مليون دينار في سنة 2008 ووصلت قيمتها إلى (48380) مليون دينار في سنة 2014.

الجدول رقم (1)

قيمة الشيكات المتبادلة إلكترونياً لدى البنوك العاملة في الأردن للسنوات (2008 - 2014)

السنة	قيمة الشيكات المتبادلة إلكترونياً بالمليون دينار
2008	40175
2009	34830
2010	34305
2011	37448
2012	39808
2013	42851
2014	48380

المصدر: إحصاءات البنك المركزي 2015 . موقع البنك المركزي الأردني الإلكتروني

التوظيف الأمثل للأموال لدى البنوك حيث أصبح تحصيل الشيك في نفس اليوم الذي يتم إيداعه فيه إذا تم الإيداع قبل الساعة (12) ظهراً، أما إذا تم الإيداع بعد الساعة (12) ظهراً فيتم تحصيله في يوم العمل التالي.

وعليه فإن التعرف على معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن سوف يكون مفيداً للبنوك الأردنية وللبنك المركزي للتغلب على تلك المعوقات وزيادة الثقة بالشيكات المقدمة للمقاصة الإلكترونية وتحقيق الفوائد المرجوة من تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية ومن ضمنها التوظيف الأمثل للأموال لدى البنوك.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

أ. ما هي معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن؟

ب. هل هناك اتفاق بين المستجيبين حول معوقات المقاصة الإلكترونية حسب الجنس والعمر والخبرة العملية والمؤهل العلمي للمستجيب وعمر البنك الذي يعمل فيه المستجيب؟

ج. ما هي طرق التغلب على معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن من وجهة نظر الأطراف المختلفة؟

3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، بالإضافة إلى معرفة مدى إتفاق المستجيبين حول معوقات المقاصة الإلكترونية لبيئة العمل وبيئة الشيكات وبيئة الموارد البشرية، حسب الجنس والعمر والخبرة العملية والمؤهل العلمي للمستجيب وعمر البنك الذي يعمل به المستجيب. كما تهدف الدراسة أيضاً إلى التعرف على وسائل التغلب على معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن من وجهة نظر موظفي قسم المقاصة في تلك البنوك، وصولاً إلى التوصيات اللازمة لإدارة تلك البنوك والمشرفين على المقاصة الإلكترونية في البنك المركزي لبيان معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، ومحاولة وضع الحلول المناسبة للتغلب على تلك المعوقات.

ثانياً: الإطار النظري والدراسات والمراجع السابقة

1. الإطار النظري

يقوم قسم المقاصة في البنوك بتسوية المعاملات المصرفية التي تتم بين البنك والبنوك الأخرى حيث يتلقى البنك نوعين من الشيكات، النوع الأول ويمثل شيكات مقدمة من عملاء البنك ومسحوبة على عملاء بنوك أخرى، أما النوع الثاني فيمثل شيكات مقدمة من بنوك أخرى ومسحوبة على عملاء البنك. وقد تم الانتقال إلى المقاصة الإلكترونية في الأردن خلال سنة 2007 كبديل للمقاصة الآلية واليدوية مما يوفر الوقت والجهد في تحصيل الشيكات المتبادلة بين البنوك المختلفة ويعزز الثقة في التعامل بالشيكات كأداة وفاء ويحد من زيادة حجم الشيكات المعادة ويتيح للبنوك التوظيف الأمثل لأموالها وتوفير خدمات جديدة لعملائها.

وإن وجود بعض المعوقات المتعلقة بالمقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن قد يخفف من الفوائد الجمة للمقاصة الإلكترونية لكافة الأطراف المعنية من بنوك وعملاء، وعليه فإن محاولة التعرف على تلك المعوقات ووضع الحلول المناسبة بشأنها سوف يشجع العملاء على التعامل بالشيكات ويتيح للبنوك توفير خدمات أكثر للعملاء وتوظيف الأموال بشكل أفضل.

2. الدراسات والمراجع السابقة

تناولت أبحاث ومراجع سابقة موضوع المقاصة الإلكترونية من جوانب مختلفة، فقد استعرض كتاب الصمادي (2003) المسؤولية المدنية للمصرف عن الأضرار الناجمة عن استعمال الوسائل الإلكترونية في العمليات المصرفية، وركز الكتاب على أهم الجوانب القانونية للعمليات المصرفية الإلكترونية وأهمها خدمات التوكيل الإلكتروني ومراكز الخدمة، وخدمات التحويل الإلكترونية للشيكات "المقاصة الآلية"، ولم يعالج هذا الكتاب جانب المسؤوليات عند تطبيق المقاصة الإلكترونية، كون الموضوع كان قيد الدراسة والإعداد من قبل شركات متخصصة وبالتعاون مع البنك المركزي الأردني، حيث نشر الكتاب سنة 2003، في حين تم تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية سنة 2007. وقد تم تطرق الكتاب إلى مجرد ذكر للمقاصة الإلكترونية كونها صورة من صور خدمات التحويل الإلكترونية للشيكات.

في حين عالج كتاب طولبة (2004) حسابات الصكوك من حيث مفهومها وما يترتب عليها من فتح وتشغيل الحساب، والآثار القانونية المترتبة عليها، إضافة للمسؤوليات عن الأضرار الناجمة عن استخدام الشيكات بالنسبة للمصرف والعميل والغير، وكيفية غلق الحساب باعتبار حساب الشيكات من العقود الزمنية. ولم يتم التطرق في هذا الكتاب إلى نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات بسبب عدم البدء بتطبيق ذلك النظام بعد، واكتفت بذكره فقط.

أما دراسة الشقيرات (2005) فقد عالجت مسؤولية البنوك في تحويل الأموال إلكترونياً بشكل عام من ناحية المسؤولية المدنية عقدية كانت أو تقصيرية، والمسؤولية الموضوعية بحيث يدخل في هذه المسؤوليات أشخاص لا تربطهم بالبنك علاقة عقدية، واكتفت فقط بتعريف المقاصة المؤتمتة.

في حين بحث القدومي (2005) موضوع التجارة الإلكترونية والمصارف الإلكترونية وأنماط العمليات المصرفية الإلكترونية وإثباتها وحمايتها، حيث انصب إهتمام الباحث عند معالجته للعمليات المصرفية الإلكترونية على بيان صور هذه العمليات وأثر قانون المعاملات الإلكترونية عليها. وقد تطرقت الدراسة إلى مجرد ذكر للمقاصة الإلكترونية كونها صورة من صور خدمات التجارة الإلكترونية.

بينما تناول كتاب غنام (2006) أثر استخدام الكمبيوتر في عمليات النقل الإلكتروني للنقود على مسؤولية المصرف، ويظهر هذا الأثر في علاقة العميل بالبنك عند إصدار الأوامر، وأثرها في علاقة المصرف بغيره من البنوك عند تنفيذ هذه الأوامر. وبين الكتاب الاختلاف بين النقل الإلكتروني و التحويل المصرفي، فالتحويل المصرفي هو أحد صور النقل الإلكتروني للنقود، وقد ركز على الأساس القانوني الذي تبنى عليه مسؤولية المصرف عن جملة الأضرار الناجمة عن استخدام الكمبيوتر.

في حين هدفت دراسة (Khosravani 2008) إلى معرفة وضع ومزايا البنوك الإلكترونية من تحويلات نقدية ومقاصة شيكات وطريقة انجازها في إيران. وقد تبين بأن العمليات الإلكترونية تجري بصورة متميزة بالرغم من وجود بعض الصعوبات والمعوقات التي تواجهها.

أما دراسة القواسمي (2009) فقد تناولت تحديد

أما دراسة (Alsoof et.al,2011) فقد هدفت إلى قياس نجاح نظام المقاصة الإلكتروني من خلال تحديد اتجاهات المستخدمين للنظام في البنوك التجارية الأردنية، وقد تم تشكيل أنموذج الدراسة من خلال إضافة متغير رضا المستخدم لقياس نجاح نظام المعلومات إلى نموذج قبول التكنولوجيا. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم توزيع 420 استبانة على البنوك التجارية الأردنية واسترداد 304 إستبانة صالحة للتحليل الإحصائي. وقد كان من أهم نتائج الدراسة أن نجاح نظام المقاصة الإلكتروني يرتبط بشكل إيجابي مع المتغيرات المستقلة وهي جودة النظام وجودة المعلومات وسهولة استخدام النظام وفائدة النظام.

وفي دراسة (Singh and Kaushal 2012) التي هدفت إلى معرفة تأثير أنظمة الدفع الإلكترونية البنكية المختلفة لدى البنوك الهندية والعوامل الهامة التي تؤثر على العملاء في اختيارهم نوعية نظام الدفع الإلكتروني البنكي في معاملاتهم. وباستعمال طريقة تحليل العوامل فقد أثبتت الدراسة أن وسائل الدفع الإلكترونية قد أدت إلى نمو في المعاملات البنكية بشكل أفضل من أنظمة الدفع الشيكات اليدوية.

أما دراسة لشهب وملحم (2013) فقد استهدفت إلى التعرف على العلاقات القانونية الناشئة عن تفعيل نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات في القانون الأردني، من حيث التكييف القانوني لها والمشكلات القانونية الناشئة في ظلها، بالإضافة إلى المسؤوليات القانونية للبنوك في مواجهة عملائها. وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين البنكين المقدم والمسحوب عليه تفسر بقيام عدد من عقود الوكالة المتبادلة بين الطرفين، بحيث يتبادل الموكل فيها دوره مع الوكيل بالتناوب، فالبنك المقدم في شيك من الشيكات يكون بنكا مسحوبا عليه في شيك آخر. كما أن هناك حالات كثيرة تقوم بموجبها مسؤولية البنكين المسحوب عليه والمقدم في مواجهة كل من الساحب والمستفيد، بحيث يتعدد ويتنوع أساس هذه المسؤولية بحسب الشخص المسؤول عن إحداث الضرر ودعوى المسؤولية التي يلجأ إليها المتضرر.

3. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ناقشت الدراسات السابقة موضوع المقاصة الإلكترونية في بلدان مختلفة من ناحية قانونية والعلاقات مع العملاء، ولكن

المسؤوليات القانونية الناشئة عن عمليات المقاصة الإلكترونية للشيكات لكل من البنك المودع (البنك المقدم) للشيكات والبنك المسحوب عليه هذه الشيكات وذلك في ظل عدم وجود تنظيم قانوني كامل لهذا الموضوع، في ضوء أصول وقواعد العمل والتعليمات الخاصة بالمقاصة الإلكترونية التي صدرت استناداً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (37) من قانون البنك المركزي رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته، والمادة (92) من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000، والمادة (29) من قانون المعاملات الإلكترونية المؤقت رقم (85) لسنة 2001، والتعرض إلى بعض التشريعات الأردنية النافذة ذات الصلة بتنظيم المسؤوليات القانونية المدنية والجزائية.

في حين بينت دراسة (Devi and Malavizhi 2010) مدى إدراك العملاء للبنوك الإلكترونية في الهند حيث أن البنوك تعمل جاهدة على جذب العملاء والمحافظة على حصتها السوقية وذلك بتزويد عملائها بالخدمات المبتكرة من خلال البنوك الإلكترونية. وقد استنتجت هذه الدراسة بأن العملاء على اقتناع بجودة الخدمات المقدمة من خلال البنوك الإلكترونية ولكنهم يواجهون مشاكل إدارية وتقنية. وعليه لتشجيع خدمات البنوك الإلكترونية فإن على البنوك التأكيد على جودة الخدمات البنكية المقدمة للعملاء لاكتساب ثقتهم بتلك الخدمات.

أما دراسة (Sharma 2011) فقد تعرضت إلى تطبيقات تقنية المعلومات في قطاع البنوك في الهند. وقد أوضحت الدراسة بأن تقدم تقنية المعلومات واستخدامها في البنوك الهندية التي تعتبر العمود الفقري للإقتصاد الهندي يؤدي إلى تحسن الكفاءة والإنتاجية لقطاع البنوك، علماً بأن الفوائد الجمة للبنوك من تطبيقات تقنية المعلومات ومن ضمنها الحوالات والمقاصة الإلكترونية قد يكون مقترناً مع المخاطر لتلك التطبيقات.

في حين تناولت دراسة الناصر (2009) مسؤولية البنك في تنفيذ المقاصة الإلكترونية للشيكات وذلك في ضوء القواعد العامة للمسؤولية وقانون المعاملات الإلكترونية وأصول قواعد العمل والتعليمات للمقاصة الإلكترونية للشيكات. وقد توصلت الدراسة إلى تقسيم المسؤولية بين البنك المقدم للشيك والبنك المسحوب عليه، وأن المقاصة الإلكترونية لا تتم إلا بين بنكين مختلفين.

ثلاثة محاور رئيسة (بيئة العمل، وبيئة الشيكات، وبيئة الموارد البشرية) كما تم تقسيم كل محور إلى فقرات، كما يظهر في جدول رقم (2)، وأجرت هذه الدراسة الاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات بالإضافة إلى محاولة معرفة تأثير بعض العوامل الديموغرافية للمستجيب على تلك المعوقات المحتملة.

على حد علم الباحث فإنه لا توجد أبحاث عن معوقات المقاصة الإلكترونية في الأردن، وعليه فإن محاولة التعرف على معوقات المقاصة الإلكترونية في الأردن واقتراح حلول مناسبة لهذه المعوقات سوف يمثل إضافة نوعية للدراسات السابقة ويسلط الضوء على ما يجري في الأردن فيما يتعلق بالمقاصة الإلكترونية. وقد تم تقسيم المعوقات المحتملة إلى

الجدول رقم (2)

المعوقات المحتملة للمقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن

المحور الأول: بيئة العمل	
1.	عدم وجود مقاصة الكترونية بالعملات الأجنبية.
2.	خطوط الاتصال بين البنوك غير جيدة لتداول المعلومات الالكترونية.
3.	عدم وجود اتفاقيات واضحة بين البنوك لتحمل المخالفات الناتجة عن إعادة الشيكات.
4.	عدم إمكانية عرض الشيك أكثر من مرتين من خلال المقاصة الالكترونية.
5.	كثرة أعطال أجهزة الخادم للمقاصة لدى البنوك.
6.	مشاكل قطع الاتصال ما بين المركز وفروع البنك.
7.	مشاكل قطع الاتصال ما بين المركز ومركز المقاصة.
8.	عدم متابعة الفنيين لأجهزة الخادم بالمقاصة مما يؤدي إلى وجود شيكات في وضع معلق وغير مبنوت فيها.
المحور الثاني: بيئة الشيكات	
9.	عدم القدرة على تمييز العلامات الأمنية للشيك.
10.	عدم وضوح صورة الشيك.
11.	زيادة احتمالية تمرير الشيكات المزورة.
12.	تصوير صورة الشيك وليس الأصل وصعوبة التعرف على ذلك.
13.	طمس بعض بيانات الشيك الأساسية بواسطة أختام تستخدمها البنوك.
14.	عدم وضوح الأختام عند تدقيق صورة الشيك من قبل البنك المسحوب عليه، في حين أنها تكون واضحة على أصل الشيك.
15.	عدم صحة وسلامة تسلسل التظهيرات.
16.	عدم وضوح خط الترميز.
المحور الثالث: بيئة الموارد البشرية	
17.	رفض الشيكات لأسباب غير حقيقية.
18.	قراءة أرقام البنك خطأ.
19.	قبول الشيكات التي هي في حالة عدم الرد بالوقت القانوني.
20.	خطأ في تدوين سبب الإعادة على الشيك من قبل البنك المقدم إليه وإعادة الشيك للعميل بسبب غير السبب الحقيقي.

21.	إعادة إرسال شيك تم قبوله سابقاً.
22.	إرسال صورة خلف شيك لا تعود لوجه الشيك.
23.	إرسال الشيك ببيانات خاطئة وإعادة إرساله مرة أخرى بالبيانات الصحيحة.
24.	عدم وجود الجيرو على خلف الشيك عند إرساله للتصوير.
25.	عدم التأكد من مرفقات الشيك في حالة كون الشيك لصالح ورثة أو توكيل من المستفيد وتدقيقها.
26.	إرسال الشيك للحصول من خلال نظام المقاصة الإلكترونية برقم خطأ مما يسبب حرمان الشيك الذي يحمل الرقم الصحيح من الصرف.

ثالثاً: منهجية الدراسة

لغايات التعرف على معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، ولعدم وجود دراسات سابقة مباشرة محلية في هذا المجال، فقد تم إجراء مقابلات شخصية مع بعض موظفي قسم المقاصة في بنوك مختلفة، وأمكن حصر ستة وعشرين معيماً مبدئياً والموضحة في جدول رقم (2) والتي سوف يتم بحثها في هذه الدراسة.

وقد تبين أن جزءاً من هذه المعوقات مشابهة للمعوقات التي تواجهها البنوك الإيرانية كما ظهرت في دراسة ومنها أعطال أجهزة الخادم للمقاصة لدى البنوك واحتمال تمرير الشيكات المزورة (Khosravani 2008) وعدم وضوح الأختام على صورة الشيك.

وكذلك الحال هناك بعض الصعوبات التي تواجهها البنوك الهندية كما أوضحت ذلك دراسة ومنها مشاكل متعلقة بخادم المقاصة والإتصال بين البنوك ومركز المقاصة. (Sharma 2011 أن البنوك الإلكترونية الهندية والتي تقدم خدمات Devi and Malarvizhi 2010 وأيضاً أظهرت دراسة) إلكترونية مثل المقاصة الإلكترونية تواجه مشاكل إدارية وتقنية.

أما بالنسبة للتجربة الأردنية فقد ركزت دراسة لشهب وملحم (2013) على المشكلات القانونية بين البنوك الناشئة عن تفعيل نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات.

وعليه تجدر الإشارة إلى أن تصميم الاستبانة عن المعوقات المحتملة للمقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن هو مستند إلى الدراسات السابقة كما هو موضع

أعلاه وإلى المقابلات الشخصية لبعض موظفي قسم المقاصة في بنوك مختلفة عاملة في الأردن.

تبين منهجية الدراسة المعوقات المحتملة للمقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن والظاهرة ضمن استبانة الدراسة، وتبين أيضاً فرضيات ومجتمع وعينة الدراسة، وأخيراً تعدد خطوات أسلوب الدراسة الإحصائي. كما تقسم عينة الدراسة حسب الجنس والعمر وعدد سنوات الخبرة العملية والمؤهل العلمي وعمر البنك الذي يعمل به المستجيب.

1. فرضيات الدراسة:

تختبر هذه الدراسة الفرضيات العدمية التالية:

الفرضية الأولى الرئيسة بالصيغة العدمية:

لا توجد معوقات للمقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن.

وتتفرع هذه الفرضية إلى الفرضيات العدمية الثلاث التالية:
أ. لا توجد معوقات متعلقة ببيئة العمل في المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن.

ب. لا توجد معوقات متعلقة ببيئة الشيكات في المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن.

ج. لا توجد معوقات متعلقة ببيئة الموارد البشرية في المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن.

الفرضية الثانية العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية 5%، في إجابات أفراد العينة لمعوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، تبعاً للجنس.

الفرضية الثالثة العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية

النهائي للاستبانة وتوزيعها على عينة الدراسة. وقد تم استعادة (70) استبانة قابلة للتحليل الإحصائي، أي بمعدل استجابة (87.5%).

ويمكن تعميم نتائج هذه الدراسة على جميع البنوك العاملة في الأردن حيث أن العينة كانت عشوائية ومختارة من كافة البنوك العاملة في الأردن. ولفحص معوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن فقد تم تصميم استبانة وتقسيمها إلى جزأين. الجزء الأول ويحتوي على المعلومات الديموغرافية للمستجيب كالجنس والعمر وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل بالمقاصة الالكترونية والمؤهل العلمي وعمر البنك الذي يعمل به المستجيب. أما الجزء الثاني من الاستبانة فقد احتوى على المعوقات المبدئية المحتملة والمبينة في جدول رقم (2) وتم توزيعها على أفراد عينة الدراسة وطلب من كل فرد تقييم كل معيق من معوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن وإبداء وجهة نظره بناءً على مقياس ليكرت، حيث تتراوح وجود المشكلة ما بين موافق بشدة (ولها 5 درجات) وهذا يعني أنها تحدث دائماً، وغير موافق بشدة (ولها درجة واحدة)، وهذا يعني أنها لا تحدث إطلاقاً.

علماً بأنه تم تقسيم معوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن إلى ثلاثة محاور كما هو مبين في جدول رقم (2)، ويضم المحور الأول (بيئة العمل) (8) فقرات، كما يضم المحور الثاني (بيئة الشيكات) (8) فقرات، بينما يضم المحور الثالث والأخير (بيئة الموارد البشرية) (10) فقرات.

ويوضح جدول رقم (3) خصائص عينة الدراسة الديموغرافية على النحو التالي:

5%، في إجابات أفراد العينة لمعوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، تبعاً لعمر المستجيب.

الفرضية الرابعة العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية 5%، في إجابات أفراد العينة لمعوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، تبعاً للخبرة العملية في مجال المقاصة الالكترونية.

الفرضية الخامسة العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية 5%، في إجابات أفراد العينة لمعوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، تبعاً للمؤهل العلمي.

الفرضية السادسة العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية 5%، في إجابات أفراد العينة لمعوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، تبعاً لعمر البنك الذي يعمل به المستجيب.

الفرضية السابعة العدمية:

لا يوجد ارتباط بين محاور معوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي قسم المقاصة لدى البنوك العاملة في الأردن والبلغ عددها (25) بنكا في نهاية عام 2016 طبقاً لإحصائية البنك المركزي، لتمثيل تلك البنوك، علماً بأنه لا يوجد إحصائية رسمية دقيقة وموثقة للعدد الإجمالي لموظفي قسم المقاصة في البنوك العاملة في الأردن، وقد تم اختيار عينة عشوائية (80) موظفاً في قسم المقاصة لدى البنوك العاملة في الأردن حيث وزعت عليهم استبانة الدراسة بعد تصميمها النهائي، حيث كان تصميمها الأولي بناءً على الدراسات السابقة وبعد إجراء مقابلات مع بعض موظفي قسم المقاصة لدى البنوك المختلفة وتم الأخذ بملاحظاتهم وأجري عدد من التعديلات التي زادت من قدرة الاستبانة على جمع معلومات صحيحة حول متغيرات الدراسة، كما تم عرضها على بعض الأساتذة في الجامعات الأردنية المختصين بمجال المقاصة الالكترونية لأخذ آرائهم في استبانة الدراسة لإجراء التعديلات اللازمة لها قبل التصميم

الجدول رقم (3)

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

الخاصية	التكرار	النسبة المئوية
الجنس:		
ذكر	51	72.9
أنثى	19	27.1
عمر المستجيب:		
أقل من 30 سنة	30	42.9
30 سنة - أقل من 50 سنة	34	48.6
50 سنة فأكثر	6	8.5
الخبرة العملية:		
أقل من 5 سنوات	23	32.9
5 سنوات - أقل من 10 سنوات	14	20
10 سنوات فأكثر	33	47.1
المؤهل العلمي:		
ثانوية عامة	-	-
دبلوم كلية مجتمع	9	12.9
بكالوريوس	54	77.1
دراسات عليا	7	10
عمر البنك الذي يعمل به المستجيب:		
أقل من 10 سنوات	4	5.7
10 سنوات - أقل من 20 سنة	12	17.2
20 سنة فأكثر	54	77.1

يتضح من جدول رقم (3) أن أغلبية أفراد العينة هم من الذكور وعددهم (51) بنسبة (72.9%)، بينما أغلبية أعمار أفراد العينة هم من فئة (30 سنة - أقل من 50 سنة) وعددهم (34) بنسبة (48.6%)، في حين أن خبرة أغلبية أفراد العينة هي (10 سنوات فأكثر) و يبلغ عددهم (33) بنسبة (47.1%) وهذا يدل على قدرة أفراد العينة على استيعاب فقرات الاستبانة وإجاباتها بموضوعية. أما أغلبية المستجيبين فيحملون درجة البكالوريوس وعددهم (54) بنسبة (77.1%) ويعملون في بنوك عمرها الزمني (20 سنة فأكثر) مما يعزز قدرتهم على فهم فقرات الاستبانة وإعطاء رأيهم الصريح والصحيح بشأنها.

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية التالية لأغراض وصف المتغيرات واختبار فرضيات الدراسة:

1. الوصف الإحصائي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لإجابات أفراد عينة الدراسة.
2. إجراء اختبار ثبات ومصادقية المقياس (الفا كرونباخ).
3. إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للإجابات (كولموجروف سميرونوف).

4. إجراء اختبار (t) لتحديد وجود معوقات ذات دلالة إحصائية.

5. اختبار تحليل التباين (ANOVA) لفحص التباين في إجابات أفراد عينة الدراسة عن معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، تبعاً للعوامل الديموغرافية (الجنس، وعمر المستجيب، والخبرة العملية للمستجيب، والمؤهل العلمي، وعمر البنك الذي يعمل به المستجيب).

6. حساب معامل ارتباط بيرسون لفحص مدى وجود ارتباط بين محاور معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن.

رابعاً: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

تم في البداية اختبار ثبات ومصادقية أسئلة استبانة الدراسة ومن ثم اختبار التوزيع الطبيعي للإجابات عن أسئلة الاستبانة، وبعدها بيان الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة ومن ثم إجراء اختبار الفرضيات وأخيراً تم بيان نتائج الدراسة.

1. اختبار ثبات ومصادقية المقياس: تم مناقشة استبانة الدراسة مع بعض موظفي المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، وتم تنقيحها باستشارة خبراء في مجال المقاصة الإلكترونية لدى بعض الجامعات الأردنية للتوصل إلى معوقات المقاصة الإلكترونية المحتملة لدى البنوك العاملة في الأردن. وقد تم توزيع (80) استبانة على عينة عشوائية من موظفي المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، واستعادة (70) استبانة منها صالحة لأغراض التحليل الإحصائي، أي بمعدل استجابة (87.5%). ولاختبار مدى ثبات ومصادقية إجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، فقد تم

اختبار التوزيع الطبيعي لكل محور من محاور معوقات المقاصة الالكترونية، وحيث أن قيمة الاحتمال (P) المحسوبة لكل محور من محاور معوقات المقاصة الالكترونية تزيد عن (5%) وهي قيمة مستوى المعنوية المستخدم في التحليل الإحصائي لهذه الدراسة، فإنه يمكن الاستنتاج بأن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه يمكن استعمال الاختبارات الإحصائية المعلمية لفحص فرضيات الدراسة المختلفة.

الجدول رقم (5)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لكل محور من محاور معوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن

قيمة الاحتمال المحسوبة (P)	قيمة Z المحسوبة (K-S test)	محاور معوقات المقاصة الالكترونية
0.200	0.090	المحور الأول: بيئة العمل
0.200	0.059	المحور الثاني: بيئة الشيكات
0.200	0.072	المحور الثالث: بيئة الموارد البشرية

3. الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

يظهر جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وعدد مشاهدات كل محور وكل فقرة من فقرات استبانة الدراسة. وقد تم ترتيب محاور فقرات استبانة الدراسة حسب المتوسط ليظهر أهمية كل محور وكل فقرة من معوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن.

استخدام اختبار معامل الفايرونيباخ. ويظهر جدول رقم (4) نتائج اختبار الفايرونيباخ لمحاور الدراسة.

الجدول رقم (4)

نتائج اختبار الفايرونيباخ لمحاور الدراسة

المحور	قيمة الفايرونيباخ
المحور الأول: بيئة العمل	0.724
المحور الثاني: بيئة الشيكات	0.743
المحور الثالث: بيئة الموارد البشرية	0.827
كافة المحاور	0.874

يتبين من جدول رقم (4) أن قيمة معامل الفايرونيباخ لمحاور الدراسة مجتمعة هي (87.4%) وأن قيمة معامل الفايرونيباخ في المحور الأول والثاني والثالث في المعوقات هي على التوالي (72.4%) و(74.3%) و(82.7%). وعليه وحيث أن قيمة الفايرونيباخ لكل محور من محاور معوقات المقاصة الالكترونية تزيد عن النسبة المقبولة إحصائياً وبالباغة (60%) طبقاً لما تؤكد (Sekaran and Bougie 2010) فإن هذا يعني بأنه لو قمنا بتوزيع الاستبانة على عينة أخرى غير التي تم اختيارها في هذه الدراسة وفي أوقات مختلفة فإن هناك احتمالاً نسبته (87.4%) بشكل إجمالي للحصول على نفس النتائج.

2. اختبار التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد عينة الدراسة:

تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov- Smirnov test) لإجابات أفراد عينة الدراسة على معوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن وبمستوى ثقة (95%). ويظهر جدول رقم (5) نتائج

الجدول رقم (6)

الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة وفقراتها

الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد المشاهدات	معوقات المقاصة الإلكترونية
(1)	0.67463	3.2339	560	المحور الأول: بيئة العمل
1	1.13626	3.8857	70	.1
22	1.15335	2.7857	70	.2
11	1.13809	3.2571	70	.3
3	1.29308	3.4571	70	.4
9	1013626	3.3143	70	.5
18	1.18348	3.0714	70	.6
15	1.10710	3.1429	70	.7
20	1.08261	2.9571	70	.8
(3)	0.84772	3.0643	560	المحور الثاني: بيئة الشبكات
25	1.16328	2.4571	70	.9
23	1.07059	2.6857	70	.10
14	1.19947	3.1571	70	.11
19	1.22736	3.0286	70	.12
5	1.34588	3.4143	70	.13
2	1.22466	3.5143	70	.14
4	2.40514	3.4286	70	.15
21	1.23911	2.8286	70	.16
(2)	0.74060	3.0814	700	المحور الثالث: بيئة الموارد البشرية
16	1.18619	3.1143	70	.17
16	1.11046	3.1143	70	.18
5	0.99990	3.4143	70	.19
12	1.14425	3.2286	70	.20
26	1.11864	2.2286	70	.21
24	1.22441	2.5286	70	.22
7	1.25447	3.3857	70	.23
13	1.15434	3.1714	70	.24
10	1.27802	3.3000	70	.25
8	1.33755	3.3286	70	.26
	0.61214	3.1282	1820	جميع المحاور

من خلال المقاصة الالكترونية حيث حصلت على المرتبة الثالثة من المعوقات، يليها فقرة رقم (15) وهي عدم صحة وسلامة التظهيرات، ثم فقرة رقم (13) وهي طمس بعض بيانات الشيك الأساسية بواسطة أختام تستخدمها البنوك، وفقرة رقم (19) قبول الشيكات التي هي في حالة عدم الرد بالوقت القانوني، ولم يوافق أفراد عينة الدراسة على اعتبار إعادة إرسال شيك تم قبوله سابقاً (فقرة رقم 21) وعدم القدرة على تمييز العلامات الأمنية للشيك (فقرة رقم 9) وإرسال صورة خلف شيك لا تعود لوجه الشيك (فقرة رقم 22) كمعوقات للمقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن.

4. اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى الرئيسة بالصيغة العدمية:

لا توجد معوقات للمقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن. وتتفرع هذه الفرضية إلى الفرضيات العدمية الثلاث التالية: أ) لا توجد معوقات متعلقة ببيئة العمل في المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن. ب) لا توجد معوقات متعلقة ببيئة الشيكات في المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن. ج) لا توجد معوقات متعلقة ببيئة الموارد البشرية في المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام (One – Sample t-test) وتعتمد نتائج هذا الاختبار على المقارنة بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة وبين متوسط مدى الإجابات البالغ (3).

يبين جدول رقم (7) نتائج اختبار (t) لفحص أهمية معوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن.

يتضح من الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة وفقراتها الواردة في جدول رقم (6) أن كافة محاور الدراسة المتمثلة في بيئة العمل وبيئة الشيكات وبيئة الموارد البشرية مجتمعة هي عوامل معيقة للمقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل محاور المعوقات (3.1282) وهذا يدل على موافقة المستجيبين على وجود معوقات للمقاصة الالكترونية بانحراف معياري (0.612). ويبين الوصف الإحصائي أيضاً أن أفراد العينة يوافقون على أن كل محور من محاور معوقات المقاصة الالكترونية يمثل عاملاً معيقاً للمقاصة الالكترونية حيث يظهر الجدول رقم (6) أن متوسط إجابات المحور الأول (بيئة العمل) هو (3.234) بينما متوسط إجابات المحور الثاني (بيئة الشيكات) هو (3.064)، في حين أن متوسط إجابات المحور الثالث (بيئة الموارد البشرية) هو (3.081). وعليه فإن المحور الأول (بيئة العمل) يمثل الترتيب الأول في المعوقات، بينما يمثل محور بيئة الموارد البشرية الثاني في المعوقات، ويأتي في الترتيب الثالث محور بيئة الشيكات. أظهرت النتائج موافقة أفراد عينة الدراسة على أهمية أغلب فقرات معوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن والتي زاد متوسطها الحسابي عن (3)، وقد احتلت فقرة رقم (1) والتي تنص على عدم وجود مقاصة الكترونية بالعملات الأجنبية المرتبة الأولى من المعوقات، يليها فقرة رقم (14) والتي تنص على عدم وضوح الأختام عند تدقيق صورة الشيك من قبل البنك المسحوب عليه، في حين أنها تكون واضحة على أصل الشيك في المرتبة الثانية من المعوقات، يليها فقرة رقم (4) والتي تنص على عدم إمكانية عرض الشيك أكثر من مرتين

الجدول رقم (7)

نتائج اختبار (t) لفحص أهمية معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن

معوقات المقاصة الإلكترونية	قيمة (t) المحسوبة	Sig.
معاور معوقات المقاصة الإلكترونية	1.753	0.084
المحور الأول: بيئة العمل	2.901	*0.005
.1	6.522	*0.000
.2	-1.554	0.125
.3	1.890	0.63
.4	2.958	*0.004
.5	2.314	*0.024
.6	0.505	0.615
.7	1.080	0.284
.8	-0.331	0.741
المحور الثاني: بيئة الشبكات	0.634	0.528
.9	-3.904	0.000
.10	-2.456	0.017
.11	1.096	0.277
.12	0.195	0.846
.13	2.575	*0.012
.14	3.513	*0.001
.15	1.491	0.141
.16	-1.157	0.251
المحور الثالث: بيئة الموارد البشرية	0.920	0.361
.17	0.806	0.423
.18	0.861	0.392
.19	3.467	*0.001
.20	1.671	0.099
.21	-5.770	0.000
.22	-3.221	0.002
.23	2.572	*0.012
.24	1.243	0.218
.25	1.964	0.054
.26	2.055	*0.044

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% لقيمة (t) الموجبة

المحور الوحيد ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (5%) .

يظهر الجدول رقم (8) المستخلص من جدول رقم (7) معوقات المقاصة الالكترونية ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (5%) .

يبين جدول رقم (7) أن قيمة (t) المحسوبة لمعوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن مجتمعة تساوي (1.753) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (10%) ولكنها ليست بذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) إلا أنه يتضح من جدول رقم (7) أيضاً أن المحور الأول من المعوقات والمتمثل في بيئة العمل هو

الجدول رقم (8)

معوقات المقاصة الالكترونية ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (5%)

رقم الفقرة	رقم المحور	نص الفقرة
1	1	عدم وجود مقاصة الكترونية بالعملات الأجنبية.
4	1	عدم إمكانية عرض الشيك أكثر من مرتين من خلال المقاصة الالكترونية.
5	1	كثرة أعطال أجهزة الخادم للمقاصة لدى البنوك.
13	2	طمس بعض بيانات الشيك الأساسية بواسطة أختام تستخدمها البنوك.
14	2	عدم وضوح الأختام عند تدقيق صورة الشيك من قبل البنك المسحوب عليه، في حين أنها تكون واضحة على أصل الشيك.
19	3	قبول الشيكات التي هي في حالة عدم الرد بالوقت القانوني.
23	3	إرسال الشيك ببيانات خاطئة وإعادة إرساله مرة أخرى بالبيانات الصحيحة.
26	3	إرسال الشيك للتحصيل من خلال نظام المقاصة الالكترونية برقم خطأ مما يسبب حرمان الشيك الذي يحمل الرقم الصحيح من الصرف.

المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، وأيضاً يتم قبول الفرضية العدمية الفرعية الثالثة القائلة بأنه لا توجد معوقات متعلقة ببيئة الموارد البشرية في المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن.

الفرضية الثانية العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية (5%)، في إجابات عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للجنس.

يظهر جدول رقم (9) نتائج تحليل التباين للفروقات في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للجنس.

وعليه فإنه بالرغم من أن المحورين رقم (2) ورقم (3) ليست بذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) إلا أن بعض الفقرات المذكورة في الجدول رقم (8) هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية المذكور. ومن هنا فإنه يتم قبول الفرضية العدمية الأولى الرئيسة والقائلة بأنه لا توجد معوقات للمقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، بينما يتم رفض الفرضية العدمية الأولى المتفرعة عنها والقائلة بأنه لا توجد معوقات متعلقة ببيئة العمل في المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن وقبول الفرضية البديلة بأن بيئة العمل تعيق المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، كما يتم قبول الفرضية العدمية الفرعية الثانية والقائلة بأنه لا توجد معوقات متعلقة ببيئة الشيكات في

الجدول رقم (9)

تحليل التباين (One Way ANOVA) للفروقات في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للجنس

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى المعنوية	النتيجة
بيئة العمل	بين المجموعات	0.002	1	0.002	0.004	0.947	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	31.402	68	0.462			
	التباين الكلي	31.404	69				
بيئة الشيكات	بين المجموعات	0.433	1	0.433	0.600	0.441	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	49.152	68	0.723			
	التباين الكلي	49.586	69				
بيئة الموارد البشرية	بين المجموعات	0.033	1	0.033	0.060	0.808	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	37.813	68	0.556			
	التباين الكلي	37.846	69				

الفرضية الثالثة العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية (5%)، في إجابات عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للعمر. يظهر جدول رقم (10) نتائج تحليل التباين للفروقات في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للعمر.

يتبين من نتائج تحليل التباين للفروقات في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للجنس عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية (5%)، وعليه تقبل الفرضية الثانية العدمية القائلة بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، في إجابات عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للجنس.

الجدول رقم (10)

تحليل التباين (One Way ANOVA) للفروقات في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للعمر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى المعنوية	النتيجة
بيئة العمل	بين المجموعات	0.536	2	0.268	0.581	0.562	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	30.868	67	0.461			
	التباين الكلي	31.404	69				
بيئة الشيكات	بين المجموعات	0.466	2	0.233	0.318	0.729	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	49.119	67	0.733			
	التباين الكلي	49.586	69				
بيئة الموارد البشرية	بين المجموعات	0.875	2	0.437	0.793	0.457	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	36.971	67	0.552			
	التباين الكلي	37.846	69				

الفرضية الرابعة العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية (5%)، في إجابات عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للخبرة العملية في مجال المقاصة الالكترونية.

يظهر جدول رقم (11) نتائج تحليل التباين للفروقات في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للخبرة العملية في مجال المقاصة الالكترونية.

يتبين من نتائج تحليل التباين للفروقات في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للعمر عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية (5%)، وعليه تقبل الفرضية الثالثة العدمية القائلة بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للعمر.

الجدول رقم (11)

تحليل التباين (One Way ANOVA) للفروقات في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للخبرة العملية في مجال المقاصة الإلكترونية.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى المعنوية	النتيجة
بيئة العمل	بين المجموعات	0.229	2	0.115	0.246	0.782	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	31.175	67	0.465			
	التباين الكلي	31.404	69				
بيئة الشيكات	بين المجموعات	0.019	2	0.010	0.013	0.987	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	49.566	67	0.740			
	التباين الكلي	49.586	69				
بيئة الموارد البشرية	بين المجموعات	0.310	2	0.155	0.277	0.759	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	37.536	67	0.560			
	التباين الكلي	37.846	69				

المقاصة الإلكترونية.

الفرضية الخامسة العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية (5%)، في إجابات عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للمؤهل العلمي للمستجيب.

يظهر جدول رقم (12) نتائج تحليل التباين للفروقات في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للمؤهل العلمي للمستجيب.

يتبين من نتائج تحليل التباين للفروقات في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للخبرة العملية في مجال المقاصة الإلكترونية والواردة في جدول رقم (11) عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية (5%)، لكل محور من محاور معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، وعليه تقبل الفرضية الرابعة العدمية القائلة بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للخبرة العملية في مجال

الجدول رقم (12)

تحليل التباين (One Way ANOVA) للفروقات في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للمؤهل العلمي للمستجيب.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى المعنوية	النتيجة
بيئة العمل	بين المجموعات	0.052	2	0.026	0.055	0.946	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	31.352	67	0.468			
	التباين الكلي	31.404	69				
بيئة الشيكات	بين المجموعات	0.067	2	0.034	0.046	0.955	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	49.518	67	0.739			
	التباين الكلي	49.586	69				
بيئة الموارد البشرية	بين المجموعات	0.502	2	0.251	0.451	0.639	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	37.343	67	0.557			
	التباين الكلي	37.846	69				

الفرضية السادسة العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية (5%)، في إجابات عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً لعمر البنك الذي يعمل به المستجيب.

يظهر جدول رقم (13) نتائج تحليل التباين للفروقات في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً لعمر البنك الذي يعمل به المستجيب.

يتبين من نتائج تحليل التباين للفروقات في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للمؤهل العلمي للمستجيب والواردة في جدول رقم (12) عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية (5%)، لكل محور من محاور معوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، وعليه تقبل الفرضية الخامسة العدمية القائلة بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً للمؤهل العلمي للمستجيب.

الجدول رقم (13)

تحليل التباين (One Way ANOVA) للفروقات في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً لعمر البنك الذي يعمل به المستجيب.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى المعنوية	النتيجة
بيئة العمل	بين المجموعات	0.001	2	0.001	0.002	0.998	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	31.402	67	0.469			
	التباين الكلي	31.404	69				
بيئة الشيكات	بين المجموعات	0.474	2	0.237	0.324	0.725	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	49.111	67	0.733			
	التباين الكلي	49.586	69				
بيئة الموارد البشرية	بين المجموعات	0.644	2	0.322	0.580	0.563	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	37.202	67	0.555			
	التباين الكلي	37.846	69				

في الأردن تبعاً لعمر البنك الذي يعمل به المستجيب.

الفرضية السابعة العدمية:

لا يوجد ارتباط بين محاور معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن.

لفحص الفرضية السابعة العدمية فقد تم احتساب معامل بيرسون بين محاور معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن. ويظهر جدول رقم (14) معامل ارتباط بيرسون بين المحاور المختلفة لمعوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن.

يتبين من نتائج تحليل التباين للفروقات في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن تبعاً لعمر البنك الذي يعمل به المستجيب والواردة في جدول رقم (13) عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية (5%)، لكل محور من محاور معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن، وعليه تقبل الفرضية السادسة العدمية القائلة بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، في إجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة

الجدول رقم (14)

معامل ارتباط بيرسون بين محاور معوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن

محاور معوقات المقاصة الالكترونية	بيئة العمل	بيئة الشيكات	بيئة الموارد البشرية
بيئة العمل	1	0.396 *(0.001)	0.420 *(0.000)
بيئة الشيكات	0.396 *(0.001)	1	0.620 *(0.000)
بيئة الموارد البشرية	0.420 *(0.000)	0.620 *(0.000)	1

* معامل ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

العاملة في الأردن وهو ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات

على ضوء تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات يمكن استنتاج ما يلي:

أ. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن المحور الأول من محاور معوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن وهو بيئة العمل ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% بينما معوقات المحورين الثاني والثالث وهما بيئة الشيكات وبيئة الموارد البشرية ليست بذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

ب. أن الفقرات التالية تمثل معوقات للمقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن عند مستوى معنوية 5%.

يتضح من جدول رقم (14) أن معامل ارتباط بيرسون بين محور بيئة العمل ومحور بيئة الشيكات يعادل (0.396) وهو ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%. وكذلك الحال معامل ارتباط بيرسون بين محور بيئة العمل ومحور بيئة الموارد البشرية يعادل (0.420) وهو ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وأيضاً معامل ارتباط بيرسون بين محور بيئة الشيكات ومحور بيئة الموارد البشرية يعادل (0.620) وهو ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%. وعليه يمكن الاستنتاج بأن كل محور من محاور معوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن يرتبط ارتباطاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بالمحاور الأخرى. وعليه يتم رفض الفرضية السابعة العدمية القائلة بأنه لا يوجد ارتباط بين محاور معوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن وتقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد ارتباط بين محاور معوقات المقاصة الالكترونية لدى البنوك

رقم الفقرة	نص الفقرة	المحور
1	عدم وجود مقاصة الكترونية بالعملات الأجنبية.	1
4	عدم إمكانية عرض الشيك أكثر من مرتين من خلال المقاصة الالكترونية.	1
5	كثرة أعطال أجهزة الخادم للمقاصة لدى البنوك.	1
13	طمس بعض بيانات الشيك الأساسية بواسطة أختام تستخدمها البنوك.	2
14	عدم وضوح الأختام عند تدقيق صورة الشيك من قبل البنك المسحوب عليه، في حين أنها تكون واضحة على أصل الشيك.	2

رقم الفقرة	نص الفقرة	المحور
19	قبول الشيكات التي هي في حالة عدم الرد بالوقت القانوني.	3
23	إرسال الشيك ببيانات خاطئة وإعادة إرساله مرة أخرى بالبيانات الصحيحة.	3
26	إرسال الشيك للحصول من خلال نظام المقاصة الإلكترونية برقم خطأ مما يسبب حرمان الشيك الذي يحمل الرقم الصحيح من الصرف.	3

(4) من المحور رقم (1).

ج. التركيز على البنوك بسرعة إصلاح أعطال أجهزة الخادم للمقاصة لديها بتعيين كادر فني مؤهل لذلك، وهذه التوصية مرتبطة بالنتيجة المتعلقة بالفقرة رقم (5) من المحور رقم (1).

د. التأكيد على البنوك من التأكد من عدم طمس بيانات الشيك الأساسية بواسطة الأختام التي تستخدمها تلك البنوك، وهذه التوصية مرتبطة بالنتيجة المتعلقة بالفقرة رقم (13) من المحور رقم (2).

هـ. التأكد من وضوح الأختام على صورة الشيك عند إرسالها للبنك المسحوب عليه، وهذه التوصية مرتبطة بالنتيجة المتعلقة بالفقرة رقم (14) من المحور رقم (2).

و. التأكيد على البنوك بسرعة الرد بالوقت القانوني لتجنب قبول الشيكات عند عدم الرد بالوقت القانوني، وهذه التوصية مرتبطة بالنتيجة المتعلقة بالفقرة رقم (19) من المحور رقم (3).

ز. التأكيد على البنوك بإرسال الشيك بالبيانات الصحيحة من المرة الأولى، وهذه التوصية مرتبطة بالنتيجة المتعلقة بالفقرة رقم (23) من المحور رقم (3).

ح. التأكيد على البنوك بإرسال الشيك للحصول من خلال المقاصة الإلكترونية برقمه الصحيح، وهذه التوصية مرتبطة بالنتيجة المتعلقة بالفقرة رقم (26) من المحور رقم (3).

ج. لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% في إجابات أفراد العينة لمعوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن متعلقة بأي عامل من العوامل الديموغرافية سواء الجنس أو العمر أو الخبرة العملية أو المؤهل العلمي أو عمر البنك الذي يعمل به المستجيب.

د. يوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين كافة محاور معوقات المقاصة الإلكترونية لدى البنوك العاملة في الأردن.

2. التوصيات

على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج واستنتاجات يمكن التوصية بما يلي:

أ. أن تأخذ الجهات المشرفة على المقاصة الإلكترونية ممثلة بالبنك المركزي العمل على إيجاد مقاصة إلكترونية بشيكات العملات الأجنبية الرئيسة وعدم الاقتصار فقط على المقاصة الإلكترونية بشيكات العملة الأردنية، وهذه التوصية مرتبطة بالنتيجة المتعلقة بالفقرة رقم (1) من المحور رقم (1).

ب. السماح للبنوك بعرض الشيكات أكثر من مرتين من خلال المقاصة الإلكترونية مع تحميل البنك المسحوب عليه غرامة رادعة عن كل شيك معاد والذي بدوره يحملها للعميل الساحب، وهذه التوصية مرتبطة بالنتيجة المتعلقة بالفقرة رقم

المراجع

المراجع العربية

رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية - عمان.
الصمادي، حازم، (2003)، المسؤولية المدنية للمصرف عن الأضرار الناجمة عن استعمال الوسائل الإلكترونية في العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، عمان.
طالبة، مؤيد، (2004)، حسابات الصكوك ومسؤولية المصارف

البنك المركزي الأردني، (2007)، الأردن يطبق نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات، مجلة البنوك في الأردن، مجلد (26) العدد (6).

الشقيرات، طارق محمد دعوة الله، (2005)، مسؤولية المصارف في التحويل الإلكتروني للأموال: دراسة في التشريع الأردني،

2001/12/13

القدمي، عبدالكريم فوزي، (2005)، أثر قانون المعاملات الإلكترونية الأردني على عمليات البنك، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.

القواسمي، صفاء يوسف، (2009)، المسؤولية القانونية الناشئة عن عمليات المقاصة الإلكترونية للشيكات في القانون الأردني، رسالة ماجستير في القانون الخاص غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان.

لشهب، أسماء وملحم، باسم، (2013)، التنظيم القانوني للمقاصة الإلكترونية للشيكات وللحقوق القانونية الناشئة عنها في القانون الأردني، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد (40)، العدد (2)، ص.ص 456-473.

الناصر، فيصل ضيف الله، (2009)، مسؤولية البنك في تنفيذ المقاصة الإلكترونية للشيكات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إردن.

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

Central Bank of Jordan, (2007), Jordan Applies Electronic Clearing System for Checks, *Magazine of Banks in Jordan*, Vol.(26), No. (6).

Alshqairat, T. M. O. A., (2005), Responsibility of Banks for Electronic Transfer for Money : A Study in Jordanian Law, Unpublished Master Thesis, University of Jordan, Amman.

Alsmadi, H., (2003), Civil Responsibility of Bank for Damages Resulted Upon Usage of Electronic Methods of Banking Operations, Dar Wa'el for Publishing Co., Amman.

Tawalbeh, M., (2004), Instruments Accounts and Responsibility of Banks "Checks", Dar Wa'el for Publishing Co., Amman.

Daher, A. H., and Saadeh, Y. M., (2012), Accounting for Financial Institutions, 5th ed., Tareq for Publishing Co., Amman.

Gannam, S. M. (2006), Responsibility of Bank for Computer Errors in Electronic Transfer for Money, Dar of Modern University for Publishing, Damascus.

Central Bank of Jordan Law No. (23) for the Year 1971,

"الشيكات" ، دار وائل للنشر، عمان.

ظاهر، أحمد حسن و سعادة، يوسف مصطفى، (2012)، محاسبة المنشآت المالية، ط.5، طارق للنشر، عمان.

غانم، شريف محمد، (2006) مسؤولية المصرف عن أخطاء الكمبيوتر في النقل الإلكتروني للنقد، دار الجامعة الحديثة، دمشق.

قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971، والمنشور على الصفحة 807 من عدد الجريدة الرسمية رقم 2301 بتاريخ 1971/5/25.

قانون البنوك الأردني رقم (28) لسنة 2000 والمنشور على عدد الجريدة الرسمية رقم 4448، بتاريخ 2000/8/1.

قانون التجارة الأردني رقم (12) لسنة 1966، المنشور على الصفحة 472 من عدد الجريدة الرسمية رقم 1910 ، بتاريخ 1966/3/30 .

قانون المعاملات الإلكترونية المؤقت رقم (85) لسنة 2001 والمنشور على عدد الجريدة الرسمية رقم 4524، بتاريخ

Issued on page No.(807) of the Official Gazette No. (2301) dated 25/5/1971.

Jordanian Banks' Law No. (28) for the year 2000 Published on Official Gazette No. (4448) dated 1/8/2000.

Jordanian Trading Law No. (12) for the year 1966 Published on page No. (472) of the Official Gazette No. (1910) dated 30/3/1966.

Temporary Electronic Transactions Law No. (85) for the year 2001 Published on the Official Gazette No. (4524) dated 13/12/2001.

Alqaddoumi, A. K. F. (2005), Effect of Jordanian Electronic Transactions Law on Bank Operations, Unpublished Ph.D. Dissertation, Amman Arab University for Higher Studies, Amman.

Alqawasmi, S. Y. (2009), Liability Responsibility Resulted from Electronic Clearing Operations for Checks in the Jordanian Law, Unpublished Master Thesis in Private Law, University of Middle East for Higher Studies, Amman.

Lashhab, A. and Melhem, B. (2013), Regulation of Electronic Clearing for Checks and Legislative Relationships Resulted from Jordanian Law, *Dirasat, Islamic Jurisprudence and Law Sciences*, Vol.(40), No.

- (2), pp. 456 - 473.
- Alnaser, Faisal Dhaif Allah, (2009), Bank Responsibility of
المراجع الاجنبية
- Alsoof, Y.A., Al-Dmour, H.H., and Al-Shibly, H.H. (2011), "Exploring Electronic Cheque Clearing Systems Acceptance by Jordanian Commercial Banks: A Theoretical Integration of Technology Acceptance Model, User Satisfaction and Delone and Mclean Model". *Jordan Journal of Business Administration*, 7(3): 461 – 480.
- Devi, P. Ambiga, and Malarvizhi V. (2010), "Customers' Perception of E-Banking : Factor Analysis". *The IUP Journal of Bank Management*, 19 (6): 7 -19.
- Khosravani, A. (2008), "The Modern Integrated Payment System : The Iran Experience to Date". *Journal of Electronic Clearing Implementation for Checks*, Unpublished Master Thesis, Yarmouk University, Irbid.
- Internet Banking and Commerce**, 13 (1): 1 – 7.
- Sekaran, U., and Bougie, R. (2010), *Research Methods for Business: A Skill Building Approach*. New York: John Wiley and Sons, Inc.
- Sharma, N. (2011), "Applications of Information Dissemination and Technology". 1(2): 92 – 105.
- Singh, M., and Kaushal, R. (2012), "Factor Analysis Approach to Customers' Assessment of Electronic Payment and Clearing System in Indian Banking Sector". *The IUP Journal of Bank Management*, XI(3):64 – 75.
- www.cbj.gov.jo.

E-Clearing Obstacles to Banks Operating in Jordan: A Field Study

*Ahmad Hasan Daher**

ABSTRACT

This study aims to identify the obstacles of electronic clearing facing the banking sector in Jordan. The study also aims to identify the differences among respondents in terms of gender, age, experience, educational qualification and the age of the bank for which the respondent works. To achieve the study objectives, a questionnaire was designed and distributed to 80 employees at the bank clearing departments, where only 70 questionnaires were returned and found valid for statistical analysis (i.e., the response rate was 87.5%). The relevant statistical tests were performed and showed that some obstacles of electronic clearing for the banking sector in Jordan were found, including absence of foreign exchange clearing, frequent damage of electronic clearing equipment in banks and lack of clarity of the seals when checking the picture of the check, among other things. Moreover, the results of statistical analysis indicated that there are no statistically significant differences among the respondents in terms of gender, age, experience, educational qualification and the age of the bank for which the respondent works.

Keywords: Electronic clearing, Banking sector, Obstacles.

*Accounting Department, School of Business University of Jordan.
E-mail: a.daher@ju.edu.jo
Received on 20/4/2017 and Accepted for Publication on 20/2/2018.